

المطران بولس مطر* الشراكة الإسلامية - المسيحية في ضوء "الربيع العربي"

إن استشراف آفاق الشراكة الإسلامية - المسيحية في ضوء "الربيع العربي" هو موضوع الساعة بامتياز. والناس حول نتائجه منقسمون بين متفائلين بالتطور المرجو لهذه الشراكة في جو ما ألت إليه الرياح التغييرية الجديدة، وبين متشائمين لصقيع الأحداث التي تلف هذا الربيع مهددة أزهيره بالذبول قبل ان تفتتح، ومستقبله بشديد التعثر. والسؤال المطروح في هذا المجال ولدى كل الأوساط الفكرية والسياسية بات يفرض نفسه على الجميع: هل نحن أمام مرحلة إيجابية من مراحل التاريخ العربي الحديث، أم أن مجريات الأحداث الحاصلة لن تترك وراءها أثراً طيباً يذكر ويقدر؟ أو إن هناك شروطاً يجب أن تؤمن لتتخذ هذه التطورات صفة بناءة للأجيال الجديدة؟

قد يكون مفيداً في مدخل البحث حول ما تحمله هذه المرحلة العربية الراهنة من تطورات، أن نذكر بأن مصطلح "الربيع العربي" الذي يتضمن في مفهومه نهضة من سبات الشتاء، ليس جديداً في صياغته ولا في مدلولاته. فلقد عرفنا منذ قرنين من الزمن ونيّف، أي مع حملة نابوليون بوناپرت على مصر، تسمية مشابهة لمرحلة هذه الأيام، ألا وهي تسمية "النهضة العربية". وفي النهضة أيضاً ربيع جديد يطل بعد شتاء طال أمده مع ركود التاريخ في مستنقع القرون الوسطى. فبعد أن قدم العرب للغرب عناوين كثيرة في دنيا الحضارة أدباً وفكراً وفناً، استسلموا إلى مرحلة جمود، فيما كان الغرب يتفاعل مع العلوم والاكتشافات على كل صعيد. فجاءت مرحلة النهضة فرصة ليعيد فيها العالم العربي حضوره وفعله على المسرح العالمي. لكن البعض يقول أن مرحلة النهضة العربية كانت في مجملها مرحلة التشبه بالغرب والاقتباس لمعطياته أكثر مما كانت مرحلة ذاتية الدفع والتطلعات.

وبعد إطلاق شعار "النهضة العربية" جاء دور مصطلح جديد ظهر في بدايات القرن العشرين وهو مصطلح "اليقظة العربية" أو "يقظة العرب" كما ورد في كتاب جورج انطونيوس الشهير حول العبور من الزمن العثماني إلى زمن جديد يكون بامتياز زمن

(* رئيس أساقفة بيروت للموارنة.

ملف العدد في الأصل جانب من دراسات قدّمت إلى مؤتمر حول "خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى في زمن الأزمات الذي نظّمه مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات" في الجامعة اليسوعية في بيروت بتاريخ ٢٤ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ونُشر بإذن من منظمي المؤتمر.

العرب. وفي قلب زمن العرب هذا، وبعد أن كانت "يقظة العرب" موجهة نحو التحرر من النير العثماني، ظهر شعار ثالث في أواسط القرن الماضي مستعملاً كلمة "البعث العربي" أيضاً وأيضاً. والبعث هو قيامة مما هو أصعب من الرقاد. لكأن اتباعه كانوا يرغبون في تركيز الدولة عندهم بما يمكنهم من الاسترجاع لأمجاد زمن كان تولى. غير أن هذه الحركة ومعها مجمل حركات التحرر العربي قبل النكبة الفلسطينية وبعدها راحت تصب جهودها على التخلص من احتلال إسرائيلي زرع في أرض العرب وفي قلب العروبة. إننا لنكبر كل الأعمال البطولية التي كلفت في بلداتنا شهداء نعتز بهم. لكننا اليوم وبعد هذه الحقبة التي عشناها بتنا ملزمين الاعتراف بأن نقصاً كبيراً عانت منه دنيا العرب في خلالها، ألا وهو النقص في تأمين الحرية الفردية والشخصية لأبناء شعوبها، وفي تثبيت الحياة الديمقراطية التي لا تمنع الممانعة ولا ترفضها بل تجعلها أكثر منعة ومناعة إذا ما تبناها شعب بكل افراده ومكوناته، وإذا لم تقتصر على شعارات يختبئ وراءها الحاكمون ليغلفوا دكتاتوريات لا تقيم وزناً للتحرر الحقيقي ولا للمشاركة الكاملة للمواطنين في حياة أوطانهم.

هذا الجو بالذات، هو الذي كان سائداً في غير بلد عربي عندما بدأت رياح الشعار الرابع المرفوع في أيامنا، أي شعار "الربيع العربي" تلمح الأجيال الشابة، وكأنه على موعد متجدد مع التغيير المنشود، فسجلت في هذه المرحلة مستجدات مهماً نزول الشباب إلى الشارع مطالبين بالحرية والشراكة في الحكم وفي صنع المصير؛ ومستجدات المحاسبة والمساءلة لرؤساء وحكام نصبوا أنفسهم على هامات شعوبهم، ومستجدات الثورة اللاعنافية في غير بلد من بلدان العرب على غرار مصر وتونس. وبفضل هذه الخصائص غير المعهودة من ذي قبل هلل الكثيرون لغد طالع مشرف.

كان من المتوقع للشعوب العربية، وهي مسلمة بغالبيتها ومسيحية بنسبة معينة فيها، أن تستلهم أنوار إيمانها في إعادة النظر بحياتها العامة وفي التأسيس الجديد لدولها وفي القيم التي تلهم سلطاتها، فيقوى الأمل بتثبيت الشراكة الإسلامية - المسيحية في ضوء هذه المتغيرات وهذه الأحلام الجديدة. لكننا رأينا التجاذبات التي حصلت لهذه الثورات المداهمة والاصطفافات التي أبرزت على الساحة قوى ثلاث، للعلمانيين الذين كان لهم دور أكيد في إطلاق شرارة الثورة، وللمسلمين المعتدلين الذين يريدون الإسلام هادياً لهم في حياتهم الخاصة والعامة على حد سواء، وللمتطرفين الذين يفرضون آراءهم الخاصة في الدين والسياسة من دون جدال، وينظرون إلى غيرهم نظرة لا متساوية، ما يضع الشراكة في أجوائهم في موضع السؤال.

لقد رأينا الاحتدام الحاصل بين هذه القوى البارزة على ساحة "الربيع العربي". فإذا بالثورة الربيعية تتعثر إلى حد تضائل معه الأمل في نتائجها. ولكن على الرغم من ذلك، لم

تعب الفرص بعد بتطوير الأمور نحو الأفضل. فالحقبة الجديدة من التاريخ العربي تتميز لا بالنضال ضد الآخرين أياً كان هؤلاء، بل بمواجهة حال داخلية تخص الشعوب في حركتها الذاتية سياسياً وحضارياً. فهي تطرح اليوم على نفسها موضوع حرياتها وهويتها وأنظمة حكمها وعلاقة الدين عندها بالحكم وبالحياء. ومن شأن هذا الوضع الذاتي أن يساعد الشعوب في التفتيش عن رؤى مستقبلية لها وعن حلول ناجعة لتطوير نفوسها وصون كرامتها. فالإسلام العربي هو اليوم أمام فرصة العودة إلى أصالته وإلى انطلاقة الأولى، فيطرح فيها على نفسه الأسئلة الجوهرية حول الدولة الفضلى كيف تكون، وحول الشراكة مع المسيحيين في طبيعتها ومفاهيمها ومجمل تعابيرها. إن ظروف اليوم هي أكثر ملاءمة للتقدم من ذي قبل، وقد يكون قعر الليل في هذه الحال هو البداية لطلوع خيوط الفجر. لن يكون هذا التطور المنشود خلقاً من العدم. بل سيفيد من مجريات التاريخ الماضي وتجاربه واختباراته، وإن أضاف إليها عناصر جديدة أساسية لم تكن معهودة من ذي قبل. لذلك سنعالج موضوعنا في الشراكة الإسلامية - المسيحية في ضوء "الربيع العربي" بمقاربتين أساسيتين. الأولى تقدم بعض البدايات لهذه الشراكة في الزمن الذي انقضى، والثانية تعالج حاضر هذه الشراكة وإمكان تطويرها ضمن الظروف المستجدة على شعوبنا في منطقة الشرق الأوسط.

١ - نقطة الإنطلاق في الشراكة بين المسيحيين والمسلمين

ترتسم أولاً ملامح هذه الشراكة في كتاب المسلمين، كما نجدها أيضاً في مجرى التاريخ الذي عرفه التلاقي بين أبناء ديانتينا الكبيرتين. فالقرآن لا يميز بين أكثرية مسلمة وأقلية مسيحية ليوصي بعدها بالأقليات وحقوقها، بل هو يتكلم عن "أهل الكتاب" وخصوصاً عن الذين قالوا إنهم "نصارى"، أولئك الذين من بينهم قسيسون ورهبان وهم لا يستكبرون. إن "أهل الكتاب" هؤلاء كانوا موضوع تقدير عند نبي المسلمين، فبعضهم صلى في بيته وبعضهم تلقى عطفاً من بيت المال عنده. أما في شأن الشراكة في الحياة العامة وفي القرار السياسي، فقد خطا الإسلام نحوها بعض خطوات تحضيرية تمثلت باحترام أملاك المسيحيين ودور عباداتهم وحرية أعمالهم. فلهؤلاء مكانة محفوظة في الجماعة وهم أحرار في شؤون دينهم إذ أن لا إكراه في الدين. ولقد أوصى القرآن أيضاً بمجادلة "أهل الكتاب" بالتي هي أحسن؛ وإن وردت فيه آيات منددة بالإشراك في الله فإن هذا الإشراك لا علاقة له بالمسيحية التي تعبد إليها واحداً في ثلاثة أقانيم. ومامن شك في أن ما جاء في القرآن من هذا القبيل تحول مع الخلفاء الراشدين إلى قاعدة سلوك بلغت ذروتها في مواقف عمر بن الخطاب الذي رفض أن يصلي في كنيسة القيامة في القدس لئلا يختلط الأمر على أتباعه ويؤدي بهم إلى المطالبة بهذه الكنيسة ملكاً لهم. أفلا ينبغي أن تكون هذه الآيات

وهذه التصرفات مرجعين ملزمين للإسلام والمسلمين في كل زمان ومكان؟ وإن صار حديث عن السلف الصالح فإن هذا الحديث لا يرفضه المسيحيون، فهم أيضاً يعتمدون التقليد في الكنيسة والقواعد التي يتضمنها هذا التقليد للمسك وللحياة. الأصولية بما هي عودة إلى جوهر البدايات إنما هي منحى محمود لا بل هي واجب يرسم على المتدين أن يعود إلى ينباع إيمانه ليرتوي من معينها الذي لم تعكره المجاري في عبورها مسالك الدهر.

لكن هناك أيضاً خطوات أساسية أخرى يجب أن تضاف لنصل إلى المشاركة السياسية وإلى المواطنة بمعناها المتداول والمطالب فيه. ولا بد في هذا المجال عن أن نلاحظ مصاعب كبيرة متأتية من تقلبات التاريخ نفسه ومن حركة هذا التاريخ في دفعها لتقدم الحضارة. فنقول بادية، ذي بدء إن مفهوم المواطنة لا يمكن أن يطرح على بساط البحث قبل بروز مفهوم الوطن بالذات. والوطن مفهوم حديث العهد نسبياً إذا ما قيس مع قدم الأمة ومع العشيرة التي تقوم بأهلها قبل مضاربيها. الأمة من حيث هي أمة لا ترتبط جوهرياً بأرض وحدودها لا تخضع إلا لمدى انتشارها. هكذا فإن الإسلام في انطلاقته قد ولد أمة صاعدة سرعان ما توسعت بالفتح وتميزت منذ البدء بحدود متحركة إلى غير اتجاه. وقد دخلت إليه شعوب كثيرة عادت مع الزمن لتتجلى في أوطان لها خصائصها الثقافية واللغوية ضمن واقع الأمة الكبيرة الواحدة. المواطنة إذن ومعها الأوطان هي ثمرة تطور حديث نسبياً ولهذا فالبحت فيها اليوم له نتائج أكثر من الأزمان السابقة.

نضيف إلى هذه الملاحظة ملاحظة أخرى تدل على أن الشعوب تمر أيضاً عبر مراحل متعددة ومتميزة في علاقتها مع الحرية. ولقد أكد الفيلسوف الألماني "هيجل" في كتابه عن "مبادئ فلسفة الحق" أن الشعوب تعرف زمناً أولاً هو زمن الحرية الجماعية فيها قبل أن تدخل في زمن الحرية الفردية والشخصية. في البدايات تكون الجماعة هي الأساس، وحرية الجماعة هي المطلب المقبول بينما الأفراد لا يعرفون لهم حيثية أو مطالب خاصة إلا ضمن حرية الجماعة وليس خارجاً عنها أو بالمواجهة معها. وعندما تنتقل الأمة إلى زمن الحرية الشخصية تبرز فيها حقوق الإنسان إلى جانب حقوق المجتمع، لا بل تتقدم فيها حقوق الإنسان على حقوق المجتمع.

قد تكون هذه النظرية مفيدة في إدراكنا الواقع الفعلي للعلاقة في الدولة الواحدة بين الحاكمين والمحكومين، فإذا كانت هذه الدولة لشعب ما زال يحيا زمن الحرية الجماعية أي زمن رعاية الشعب لا سيادته، عند ذلك لا يفرق الحاكم بين محكومين منتمين إلى ديانتهم الرسمية أو إلى غيرها من الديانات، بل يحكمهم جميعاً ببطش وسلطان. المسيحية طالبت منذ زمن وتطالب بالحرية الشخصية لأبنائها، لكن الدولة لا تقبل في البدايات هذا النوع من الحرية لا لهم، ولا لغيرهم. لهذا من الأجدر أن ينضم نضال المسيحيين إلى نضال المسلمين من أجل التوصل إلى تأمين الحرية الشخصية والحقوق الكاملة لهم جميعاً.

القضية إذن هي قضية وضع تاريخي يلف الدولة والشعب بكل أطيافه، إلى أن يحين لهما ظرف المطالبة بالحرية الشخصية وتحقيقها. وقد يكون الظرف الحالي هو الملائم لمثل هذه المتغيرات، لأن ساعة حقوق الإنسان تدق على أرضنا. وإن دقت هذه الساعة فلا بد أن يستجيب القدر.

إن هذا التطور الفكري في حال نضوجه، هو الذي سيضيء لنا السبل ويمهد لاكتمال الشراكة بين المسلمين والمسيحيين. وسوف يعيننا في ذلك ما سجله التاريخ من إيجابيات حتى يومنا هذا ومن تخط لسلبيات نرجو أن تصبح أكثر فأكثر من الماضي. إن في هذا التاريخ أضواء ما زلنا نفيد منها حتى اليوم. فالمسيحيون عندما كانوا من أهل الذمة كانوا في حماية الإسلام لهم ولمصالحهم. ومع ذلك فهم شاركوا، إن لم يكن في الحكم، ففي الحضارة وصنعها. فسجلت لهم الأجيال في أيام العباسيين وسواهم فضلاً على الحضارة الإسلامية بفعل الترجمات التي قاموا بها لروائع الفكر اليوناني القديم إلى العربية لتنتقل هذه الروائع بعدها عبر ترجمات جديدة إلى القارات الأوروبية وإلى الحضارة العالمية كلها. كما سجلت الأجيال مساهمة المسيحيين في الحضارة الإسلامية أو في الحضارة المشتركة بين المسيحية والإسلام وذلك على مستوى العمارة والموسيقى والفنون على أنواعها. كما سجل التاريخ أيضاً ويسجل محافظة المسيحيين على اللغة العربية وإسهاماتهم في نهضتها كما في نهضة الأدب العربي والصحافة العربية، وخصوصاً المواردية منهم ولا سيما في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وإلى أواسط القرن العشرين. فصارت هذه الملامح المهيئة للشراكة الإسلامية - المسيحية قوة دفع نحو المستقبل بخطى ثابتة لا بد من أن يمشيها الشرق كله.

طبعاً لن تُنسى هذه الإيجابيات المنيرة وجود السلبيات في العلاقة التاريخية القديمة وإشكالاتها. فالسلطة لم تكن سلطة الدين الإسلامي ولا الدين المسيحي على مدى اجيال طويلة بمقدار ما كانت سلطة الحاكمين أنفسهم ولو باسم الإسلام أو المسيحية. وقد عرفت العلاقات الإسلامية - المسيحية سلبيات أخرى بفعل السياسات العالمية والأمبراطوريات التي أفرزها التاريخ بين قارة وقارة، وبين زمن وزمن. فكانت الحروب الصليبية أو حروب الفرنجة حروبا استعمارية أخذت الدين مطية لها. وهي أفرزت في تقلباتها تعاملات تجارياً بين الجميع أثبت أن المال، وليس الدين، ما يحرك مثل هذه المصالح ويعلي شؤونها. ولقد دُحرت الصليبية باسم أهل الشرق جميعاً، ما أعاد أمور العلاقات الدينية إلى نصابها. وهذا ما حدث من جديد أيضاً مع الاستعمار الغربي الحديث حيث سيطرت قواه على مصادر الغنى في الشرق وفي أقاصي آسيا والقارة الأفريقية. فلم يكن هذا الوضع المسيء ليسهل العلاقة الطيبة بين المسيحيين والمسلمين نظراً إلى الخلط في القلوب وفي العقول بين المسيحية والاستعمار وبين الإسلام والتحرر، إلى أن وصل هذا الاختلاط إلى

ذروته مع زرع الكيان الإسرائيلي في قلب العالم العربي على حساب الحق الفلسطيني وكرامة الشعوب المحيطة ومصالحها.

كل هذه الانتظارات التاريخية وكل هذه المآسي كانت حجر عثرة في طريق الحوار الديني والمشاركة بين أهل الأديان في عمل مصيري واحد. إلا أن احترام الأديان بعضها لبعض، كما وصلنا إليه في الزمن الحاضر، وتلاقي الحضارات حول قيمة كل منها، وحققها في الوجود وفي التطور، وما جاء أيضاً في المجمع الفاتيكاني الثاني من اعتراف للمسيحية بقيمة الإسلام والغنى الروحي للمسلمين، كل ذلك حسم فكراً وإنسانياً أمر العلاقة الإيجابية بين المسيحية والإسلام، إذ جاء تعليم المجمع واضحاً حول تقدير المسيحية للإسلام وقيمه وروحانيته. فلنتطلع إذن في ضوء كل هذه المتغيرات إلى مستقبل جديد للعلاقة الإسلامية - المسيحية، وإلى تطورات نوعية لا بد من أن تعطي ثمارها المرجوة. فهل يكون في "الربيع العربي" مؤشرات حقيقية لزمن ربيعي في علاقتنا المتبادلة؟ هذا ما سنحاول التقصي عنه في القسم الثالث والأخير من هذه المداخلة.

٢ - نقطة الوصول في الشراكة بين المسيحيين والمسلمين

إن طموحنا في اكتمال هذه الشراكة مشروع، وهو مشروع حضارة وحياة. ولعل الظرف القائم اليوم كما رأيناه، يسمح بتقدم جوهري في هذه الشراكة، إذا أحسننا جميعاً إدارة هذا التقدم والتعاطي بتبصر مع فرصه الإيجابية.

لقد رسم السينودس من أجل الشرق الأوسط خريطة طريق لهذه الشراكة عندما وضع أبائهم نصب أعينهم مطلبين أساسيين للمسيحيين في هذه المنطقة، هما **مطلب المواطنة غير المنقوصة** مع إخوانهم من كل دين ومذهب، و**مطلب الحرية الدينية الكاملة**، أي تلك التي تذهب إلى حد حرية الضمير. أفليس في هذين المطلبين للسينودس، ولأول مرة يمثل هذا الوضوح وبهذا الكلام المباشر، علامة عن نضج التاريخ في مسألة المواطنة المتساوية والشاملة بين أهل الأديان وأيضاً في مسألة الحرية التي بلغت مستوى الحرية الشخصية المقبولة كما ذكرنا أعلاه؟ أضف إلى ذلك أن المسيحيين صاروا يقبلون أكثر فأكثر العيش مع المسلمين في معظم بلدان الدنيا، كما أدرك المسلمون أنهم صاروا يتعايشون واقعاً من أتباع الديانات الأخرى بمئات الملايين منهم. وهذه ظاهرة مكتوب لها أن تتوسع بعد اليوم لا أن تنحسر.

وقد يكون أيضاً أكثر من مصادفة أن تندلع أول شرارة "للربيع العربي" في شهر كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٠، أي بعد أربعة أشهر من اختتام أعمال السينودس. فالأفكار التي طرحت مع هذه الشرارة صبت كلها في مطلب المساواة والحرية وشراكة أبناء الشعب في تركيز الدولة وكيانها. غير أن هذه اللحظة التاريخية المثقلة بالمواعيد شهدت أيضاً وبصورة

متوقعة أو غير متوقعة، خروج الإسلاميين من الخفاء. فطرح في الحال مصير "الربيع العربي" على المحك، وتساءل الناس إن كانت الثورات العربية الجديدة قد سرقت نهائياً من أصحابها.

حيال هذه المصادفة الإسلامية الحديثة طرح السؤال أيضاً عن معناها وعن معنى كل هذه المصادفات، ونسارع إلى القول إن للمسلمين حقاً بتصور دولة معبرة عنهم لترعى شؤونهم. والذين يفكرون بالقيم الدينية والإنسانية التي يخزنونها تاريخهم الإسلامي العريق لهم الحق باللجوء إلى الإسلام لحل مشاكل الحياة قبل اللجوء إلى قيم الإسلام لاستقامة عملية الحكم في ديارهم. غير أن هذا المنحى يطرح على بساط البحث موضوع الدولة الإسلامية من أساسه، وموضوع الشراكة بين المسلمين وغير المسلمين في داخل دولة واحدة وكيان دستوري واحد. فما سيكون الجواب حياله من قبل الجميع إسلاميين وغير إسلاميين؟ لقد أشرنا أعلاه أن إطار الزمن الحاضر هو الإطار الأمثل لطرح هذا الموضوع من جديد. فالمواطنة كما قلنا أعلاه قد صارت مطلباً عاماً للإنسانية كلها وتحديداً لدى الشعوب المختلطة، وهي تعبير عن مطلب المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الكيان الواحد. والحرية الشخصية صارت هي أيضاً كما قلنا أعلاه، مطلباً عاماً لا يتبرم به أحد، بل صارت التعبير الأمثل عن حقوق الإنسان التي كرستها الحضارة العالمية في تقدمها الحديث. ومنطق الاستعمار والسيطرة على الآخرين بات منطقاً مرفوضاً وقد سيطر مكانه منطق حق الشعوب بتقرير مصيرها. لذلك، فإن البحث في الدولة الإسلامية لا يمكن أن يتم في هذه الأيام من دون أخذ كل تطورات الزمن الحديث في عين الاعتبار. وسوف تكون نتائجه محط الأنظار في الأوساط الفكرية والاجتماعية بأسرها. إنه التحدي الكبير لمفهوم الدولة في قيادتها لشعوب تتميز بالاختلاط أو حتى لشعوب لا تعرف مثل هذا الاختلاط. فما سيكون مصير الحرية فيها ومصير الحقوق الأساسية للأشخاص والجماعات؟ وكيف ستحل قضية تعدد الأديان أو المذاهب؟ وكيف يكون التعامل مع العالم الواسع وضمن أية شروط؟

في سياق التفكير بالقيم الإنسانية الجوهرية ومصيرها، وأمام تحدي الطروحات الإسلامية الجديدة صدرت وثيقة الأزهر عن حرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير وحرية البحث العلمي وحرية الإبداع الأدبي والفني المدركة على أسس من "رعاية مقاصد الشريعة الإسلامية بالذات". إننا نحیی بإعجاب صدور هذه الوثيقة ومقاصد الذين وضعوها. فهم جاهدوا بجملة مبادئ وضوابط حاكمة لهذه الحريات، وذلك انطلاقاً من متطلبات اللحظة التاريخية الراهنة، أي من المطلب العالمي الشامل لحسن انتظام الحياة العامة في كل مكان. إن في هذه الوثيقة ما يعد بتطور خلاق للشراكة بين المواطنين في المستقبلات المرتقبة، فهي تؤكد أن لكل فرد في المجتمع أن يعتنق من الأفكار ما يشاء، من دون أن

يمس حق المجتمع في الحفاظ على العقائد السماوية، ومن دون عدوان من احد على مشاعر أحد. كما تسلم الوثيقة عينها بمشروعية التعدد ورعاية حق الاختلاف مع رفض نزعات الإقصاء والتكفير ورفض التوجهات التي تدين عقائد الآخرين وممارسة التفتيش في ضمائر المؤمنين لهذه العقائد.

لقد رسمت هذه الوثيقة خطأ واضحاً للفكر الإسلامي بصورة عامة. وفتحت المجال واسعاً أمام استقبال الديمقراطية وتداول السلطة وبالتالي للمشاركة في الحكم بين أهل الأديان والمذاهب المسيحية والإسلامية. لن تكون المرحلة سهلة على طريق تركيز هذه المبادئ على أرض الواقع، لأن اعتناق هذه المبادئ والسير بها يتطلب اقتناعات راسخة عمقاً وانتشاراً. فهل سنعرف الإفادة المرجوة من التمييز الجوهرى المطروح في أمور الدين بين العبادات التي هي لله وحده والمعاملات التي تشمل بالتساوي كل الناس مهما كان إيمانهم؟ هذه النظرة إلى المعاملات تفتح المجال واسعاً لمشاركة المسيحيين مع المسلمين في تسيير شؤون الدولة المدنية التي ترعى حرمة الدين وتجلّ جلاله؟ فعلى أمل إدخال وثيقة الأزهر في الدساتير الجديدة من طريق تضمين موادها حقوق أهل الأديان جميعاً في المشاركة السياسية يجب أن يُعقد كل حوار فيصل إلى مبتغاه.

هذا هو الحوار المطلوب لهذه الأيام ولأيام "الربيع العربي" الآتي. ومن الضروري أن يجري بصفاء وعقلانية مع كل الفئات، ومن الأفضل بكثير أن يجري مباشرة بين أهل الشرق من مسلمين ومسيحيين، لأنهم أبناء عيش واحد ومصير واحد. سوف تقوم دون هذا الحوار ودون الوصول فيه إلى نتائج حاسمة، مصاعب ومتاعب. فجهل الآخر يبقى عدواً شرساً لأي حوار معه، وتجاهله عدو أشقى وأدهى. والمصالح التي تدغدغ الهوى وتخدر العقول لن تغيب بسهولة عن ساحات الحوار لتسلم بها منبسطة لكل تلاقٍ خيرٍ سموح. وقد لا نعرف اليوم ما سيكون عليه الغد الأقرب للأصوليات الطالعة في كل مذهب ودين. لكننا على يقين من أن الأصل والأصول هما اللذان سيرشدان بالنهاية كل أصولية لتتحول إلى موقعها الصحيح. فلننتق بالأصول التي هي أصولنا وبأن يبايعها الصافية ستروي كل عطش إلى الحق والخير. والزمن الآتي بعد كل سلبيات الماضي صار زمناً مؤثماً للتغيير نحو الأفضل، شرط أن تكون نزعة الخير أقوى من أسباب الانتكاسات. قد تكون الولادة عسيرة للوضع الجديد، والاهتزازات كبيرة لكن الجو الثقافي العام الذي يسود العالم سيكون حاضناً لهذا التغيير ومرشداً لخطواته.

لن نغرق مع ذلك في التفاؤل السطحي. فتمرس الشعوب بالديموقراطية والحقوق العامة يتطلب جهداً كبيراً ووقتاً متصلاً. ولقد أكد جان جاك روسو، أبو السيادة الشعبية في الأزمنة الحديثة، أن الديمقراطية لكي تنجح تفترض مواطنين يكونون بأجمعهم حكماً وقدسين. لأنهم بهذا الشرط يستطيعون إعلاء الخير العام على الخاص ويكونون

لخياراتهم مدركين الإدراك الكامل. فإذا كان شعب لم يعرف الديمقراطية بعد ولم يمارسها فعلاً فهل يستطيع أن ينجح في إرساء حكم ديموقراطي من دون ان يتعود في خلال وقت كاف احترام الرأي الآخر وتقبل الربح والخسارة بصناديق الاقتراع؟ الديمقراطية ليست مجرد نظام حكم نتدبر أمره بالدساتير. إنها بالأولى ثقافة وروح تركز على اعتبار الآخر لا عدوا ولا مغتصباً بل اخاً منافساً على خدمة الخير العام الذي يبقى خيراً عاماً واضح المعالم كائناً من كان خادمه للحظة من الزمن.

وفي الختام

إن الشراكة الإسلامية - المسيحية في ضوء "الربيع العربي" لا تبدأ اليوم من العدم بل إن لها أسساً صالحة في خبرة الماضي مثلما كانت دونها عقبات كبيرة. لكن الزمن الحاضر يظهر نضجاً في الأفكار والمواقف، لعلنا نفيد منه بالعقلانية والمودة والثابرة المؤمنة. وإنه ليبدو لنا أن الحضارة العالمية متفوقة في عصرنا على التصرف السياسي البحت. فهناك خلل موصوف بين الحضارة والسياسة، إلى أن يعتنق العالم سياسة أكثر قرباً من الحضارة. وإن كان الأمر على هذه الحال في التخلف السياسي العالمي عن ركب الحضارة، فما عسانا نقول عن السياسة عندنا وغرقها في مستنقعات الأنانية والجهل وقلة الحضارة؟ لذلك فإن التحديات كبيرة عندنا كما في أي مكان. وقد يكون غياب الله احد الأسباب الكبيرة لهذا التخلف ومعه غياب الروح الإنسانية والاخوة الصافية. أما أسباب غياب الله فقد نجدها في تشويهاات الأديان بفعل تخلف المؤمنين. فهلاً أشرقت علينا أنوار الله من جديد لنرى الشراكة التي نصبو إليها حقيقة ناجزة وأمرأ مقضياً؟ □